السفارات والمعاهدات السياسية والتجارية لدولة المماليك البحرية مع الجمهوريات الايطالية

.....

أ. م. د. غزوة شهاب أحمد

جامعة سامراء /كلية التربية / قسم التاريخ

الباحث أحمد مولود أحمد العليان

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبيـــاء والمرسلين سيدنا ونبينا محمد صلوات الله وسلامـــه عليه وآل بيتـــه الغر الميـــامين والتـــابعين لهم بإحسان الى يوم الدين.

أما بعد:

فقد استطاعت دولـــة المماليك التي قامت في مصر وبلاد الشام سنـــة (٦٤٨هـ/ ١٢٥٠م) ان تثبت انها اعظم قوة في الدولـــة العربيـــة الإسلاميـــة في تلك الفترة، فنظر إليها حكام وشعوب الدول الإسلاميـــة والعربيـــة نظرة اكبار واجلال، في حين نظرت إليها القوى الأخرى، خارج المحيطين العربي والإسلامي نظرة خوف واحترام.

كما تمكنت دولة المماليك ان تواجه الأخطار الخارجية التي هددت الدولة العربية الإسلامية مثل الخطر المغولي والصليبي في الشام، فاستطاعت حماية الشام ومصر من المغول ونجحت في طرد الصليبين من الشام ولاحقتهم إلى أوربا مركز معاقلهم، هذا فضلاً عن نجاح دولة المماليك في احياء الخلافة العباسية في مصر بعد سقوطها في بغداد ولو بشكل ظاهري، مما جعل لهم مكانه مرموقة في الدولة العربية الإسلامية، اذ اصبحوا الزعماء الحقيقيين للدولة العربية الإسلامية بوصفهم حماة الخلافة المتمتعين ببيعتها.

وهكذا غدت القاهرة في عصر دولة المماليك قبلة الأصدقاء والاعداء، والاصدقاء يطلبون تأييدها وينشدون مساعدتها، أما الأعداء فيبغون ملاطفتها ومسالمتها او مهادنتها، وبذلك شهدت القاهرة نشاطاً دبلوماسياً ضخماً في عصر دولة المماليك وصارت مركزاً لشبكة واسعة من العلاقات الخارجية مع الدول الصديقة وغير الصديقة، بحيث أننا لا نبالغ اذا قلنا ان ديوان الانشاء في عصر المماليك أصبح يمثل أضخم وزاره خارجية شهدها العالم في ذلك العصر.

اولاً: جمهورية البندقية (٦٦٩ – ٧٦٧ هـ/ ١٢٧٠ – ١٣٦٥م)

تقع البندقية في جنوب ايطاليا والمطلة على حوض البحر المتوسط، اذ كانت البندقية قبل القرن التاسع الميلادي عبارة عن مرفأ للقراصنة في البحر المتوسط، ومنذ القرن التاسع إلى القرن الثاني عشر الميلادي

تطورت البندقية لتصبح دولة مدنية، اذ كان لموقع البندقية الاستراتيجي على رأس البحر المتوسط دور كبير في جعلها مركز تجاري مهم في غرب اوربا وبقية العالم(١).

كانت البندقية تتمتع بحكم ذاتي اثناء العصور الوسطى وما بعد ذلك، واصبحت البندقية قوة كبيرة في اعقاب الحملة الصليبية الرابعة التي سيطرت على القسطنطينية في (٦٠١هـ/ ١٢٠٤م) وبحلول أواخر القرن الثالث عشر الميلادي كانت مدينة البندقية الاكثر ازدهاراً في كل أوربا، فكانت تسيطر على تجارة البحر المتوسط(٢).

اصبحت البندقية في القرن الرابع عشر الميلادي القوى العظمى المسيطرة على التجارة في العالم، الا ان اكتشاف البرتغاليين لطريق راس الرجاء الصالح في القرن الخامس عشر الميلادي اثر بشكل كبير على تجارة جهورية البندقية، وكذلك ظهور الدولة العثمانية في أوج عظمتها، وضربت هيمنة البندقية على التجارة العالمية، مما ساهم في اضمحلال هذه الجمهورية وتناقص تأثيرها على العالم(٣).

على الرغم من خلو القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي من اي اتصال مباشر من البنادقة مع دولة المماليك على الصعيد السياسي، الا اننا نلاحظ الدور الكبير الذي قام به التجار البنادقة في تقريب وجهات النظر بين الدولتين، حيث كان لهؤلاء التجار دوراً فعالاً في طبيعة العلاقات بين الطرفين في تلك الفترة.

ترجع أولى العلاقات بين الدولتين، إلى عهد السلطان الظاهر بيبرس الذي كان معروفاً بدهائه السياسي، حيث عمل على كسب ود البنادقة لأهميتهم التجارية بالنسبة للدولة المملوكية، ففي سنة (٦٦٩هـ/ ١٢٧٠م) نجح السلطان بيبرس في اقناع البنادقة بعدم اشتراكهم في الحملة التي قادها لويس التاسع ملك فرنسا مقابل الامتيازات التجارية في مصر، وجاء ذلك عن طريق معاهدة الصلح المعقودة بين الطرفين، والتي بسببها اتهمت البندقية بانها حليفة المسلمين(٤).

لم تورد المصادر العربيـــــة تلك معاهدة الصلح، وربما يعود ذلك إلى ان الظاهر بيبرس قد يكون عقدها مع تجار البندقيـــــة في مصر، الذين كانوا على اتصال دائم بحكم تجارتهم مع الدولـــــة المملوكيـــة، ولم تكن مع مبعوث رسمي من جمهوريـــــة البندقيـــة.

استمر التواجد للتجار البنادقة في مصر لأهميتهم في تلك الفترة العصيبة من تاريخ المماليك، اذ كانت دولة المماليك تخوض غمار الحروب مع المغول ومع الصليبين في الشام، إذ كانت مكانة التاجر البندقي ملحوظة في التجارة المملوكية.

في عهد السلطان المنصور قلاوون الذي عرف بحرصة على تطوير علاقاته التجارية مع دول العالم، لمعرفته بانها السبيل الوحيد لإدامة الدولة المملوكية بالأموال لأجل الاستمرار في التصدي للمغول والصليبين، فعمل على اصدار أمانٍ لتجار المدن الإيطالية في سنة (٦٨٩هـ/ ١٢٩٠م) بعد الازمة السياسية بين الطرفين، وشمل الامان التجار البنادقة ومنحهم عدة امتيازات سهلت عليهم المتاجرة مع مصر، وتعهد لهم بحماية رعاياهم واموالهم(٥).

اراد السلطان قلاوون الابقاء على علاقات الود مع تلك الجهوريات وخاصة البنادقة، لمعرفته بمكانة هؤلاء التجار في تجارة البحر المتوسط التي كانت تشكل العصب الاساس في موارد الدولة المملوكية، كذلك حرص على عدم وصول مساعدات من قبل تلك الجمهوريات إلى بلاد الشام لمساعدة الصليبين.

لمعرفة سلاطين المماليك بأهمية جمهورية البندقية وتجارها على دولتهم، فأنهم كانوا يتغاضون عن مشاركة تلك الجمهوريات في دعم الصليبين في الشام، وكانوا يصدرون الامان لهم كما فعل السلطان الاشرف خليل بن قلاوون سنة (٦٩٠هـ/ ١٢٩١م) عندما اصدر اماناً للتجار البنادقة بأن يترددوا على الموانئ الإسلامية امنين، وذلك بعد تعويض تجار الكارم الذين لحقهم الضرر من جراء تعرض البنادقة لهم(٦).

اذ ان الاشرف خليل سار على نفس السياسة التي اتبعها السلاطين المملوكيين قبلة في محاولة كسب البنادقة إلى جانبهم لأضعاف الصليبين، فنرى ان السلطان الاشرف خليل يعطي اماناً للبنادقة رغم معرفته باشتراكهم في مساعدة الصليبين في عكا وتعرضهم ايضاً للتجار المماليك.

هنا تبرز اهمية التجارة مع البنادقة التي عرفتها الدولة المملوكية على مدى السنوات، حيث سهل السلاطين المماليك على التجار البنادقة كافة التزاماتهم، بل سمحوا لهم باتخاذ قنصل لهم في الاسكندرية، اعتبرهم السلاطين مسئولين عن مواطنيهم من التجار، ولهؤلاء القناصل حق التكلم عن رعايا بلادهم امام حكومة المماليك(٧).

وعلى الرغم من القرارات البابوية بتحريم التجارة مع دولة المماليك وخاصةً بعد سقوط عكا، الا ان تجار ودولة البندقية كانوا حريصين على اقامة العلاقات الدبلوماسية مع دولة المماليك، وذلك لان التجارة هي العصب الاساس في جمهورية البندقية.

فقدمت سفارة من جمهورية البندقية إلى القاهرة سنة (٧٠١هـ/ ١٣٠٢م) وكانت تحمل هذه السفارة عدة اغراض منها:

١ – اعادة بناء العلاقات مع سلطنة المماليك.

٢ – محاولة التجديد للامتيازات التي حصلوا عليها من السلطان قلاوون وابنه الاشرف خليل.

تمكنت هذه السفارة من الحصول على مرسوم سلطاني يضمن اعطاء السلطان الناصر محمد بن قلاوون الامان الشامل للتجار البنادقة في ارواحهم واموالهم وبضائعهم وسفنهم، بالإضافة إلى ذلك اصدر السلطان محمد بن قلاوون مرسوماً سلطانياً أكد فيه جميع الامتيازات التي سبق ان حصل عليها البنادقة في عهد والده قلاوون، وقد اتخذ هذا المرسوم صيغة معاهدة تجارية تشمل شروطها التالية كافة البنادقة القادمين إلى سلطنة المماليك:

١ – يتمتع جميع البنادقة بالأمان الشامل في مصر، ولهم الحرية في القدوم والمغادرة والاستقرار.

٢ – تعفى البضائع الثمينة مثل الذهب والاحجار الكريمة والفراء من الضرائب الكمركية.

٣ – يتحمل حراس الكمارك حراسة بضائع البنادقة وممتلكاتهم.

٤ – لا تطلب ضريبة الراس من البنادقة الموجودين في الاسكندرية او سلطنة المماليك.

٥ – يتمتع البنادقة بحرية الشحن والتفريغ على قواربهم دون اي معارضة.

٦ – اذا أخطأ احد البنادقة، ورغب القنصل البندقي في ارساله إلى السلطان، فيجب ان يحصل على اذن القاضي، على ان تكون الادلة كافية.

٧ – استمرار تطبيق ما جرى عليه العرف بشأن أعفاء القنصل البندقي من دفع الف بيزانت سنوياً عند دخوله وخروجه، مع تمتعه بالرعاية السلطانية.

٨ – اذا غرقت اي سفينه بندقيه عند الاسكندرية، او في اي مكان في سلطنة المماليك، يعمل المسؤولين على حمايتها والمحافظة على ممتلكاتها، والتحفظ على حمولتها لدى القنصل البندقي.

٩ – يجب على التجار البنادقة توثيق جميع معاملاتهم في البيع والشراء في عقود مكتوبة وعن طريق شهود.

١٠ – اذا هاجم بندقي تاجر بندقياً اخر واعتدى علية، فأن البت في المشكلة من اختصاص القنصل البندقي.

١١ – اذا تسبب احد البنادقة بالضرر لاحد المسلمين في اي جزء من السلطنة، فلا يعاقب بأي شكل من الاشكال نتيجة ذلك التصرف.

١٢ – ان يكون للبنادقة في اقاليم السلطنة اديره معترف بها وحمام عام[٨].

هنا يلاحظ اهمية تلك المعاهدة او المراسيم السلطانية التي اصدرها الناصر محمد بن قلاوون، فمن خلال تتبع بنود تلك الاتفاقية نلاحظ ان دولة المماليك قدمت الكثير من التسهيلات والامتيازات الى التجار البنادقة سواء كانت كمركية ام قانونية ام اجتماعية ام سياسية ام تجارية.

يعود ذلك بالأساس الى الرغبة الكبيرة لدولة المماليك في تطبيع العلاقات مع جمهورية البندقية في كافة المجالات، وخاصة ان تلك الجمهورية كانت تعيش أزهى عصورها في تلك الفترة، واصبحت مستحوذة على التجارة في البحر المتوسط آنذاك، ومن جانب اخر اراد الناصر محمد تأمين دولة المماليك من الخطر البندقي لمعرفته بمدى ثقل تلك الجمهورية في السياسة الدولية.

حرص السلطان محمد بن قلاوون على كسب حليف قوي الى جانبه وخاصة ان دولة المماليك كانت تواجه خطر المغول، وايضاً حرص محمد بن قلاوون على ابعاد تلك الجمهورية عن اي تحالف مع المغول لمعرفته بمدى تأثيرها في البحر المتوسط وعلى الصعيد الدولي.

بالمقابل فأن جمهورية البندقية عندما أرسلت السفارة إلى القاهرة كانت تعلم بأهمية التحالف مع سلطنة المماليك لسيطرتهم على طريق التجارة الدولي القادم من الشرق نحو اوربا وتحكمهم في التجارة الدولية آنذاك، لذا نرى حرص جمهورية البندقية على التحالف مع سلطنة المماليك والحصول على الامتيازات التجارية لتدعيم موقفها في حوض البحر المتوسط.

ما لبث ان توقفت النشاطات التجارية بين الدولتين نتيجة التهديدات البابوية وتحريمها التجارة مع دولة المماليك، الا ان تلك التهديدات من قبل البابوية لم يلتزم بها تجار أوربا وخاصة البنادقة لأنها كانت تؤثر على تجارتهم واموالهم ومصدر رزقهم، بالمقابل فأن تلك القرارات البابوية كان لها تأثير كبير على تجارة المماليك وعلى أوضاع دولة المماليك الاقتصادية، لذا نرى ان السلطان الصالح اسماعيل ارسل إلى البندقية رسالة يخبرها انه منذ ثلاث وعشرين سنة لم يرى سفينة بندقية واحدة في بلادة، اذ كان طريق التجارة البري مع المغول هو مسار التجارة البندقية بسبب التحالفات الاوربية المغولية ضد دولة المماليك(٩).

لكن عندما ساءت العلاقات بين الأوربيين والمغول، أضطر البنادقة إلى ارسال سفارة إلى مصر في سنة (٧٤٥هـ/ ١٣٤٤م) لإعادة امتيازاتهم وطرق التجارة مع المماليك، محملين بالهدايا للسلطان، مطالبين بإعادة امتيازاتهم السابقة، فأمر السلطان بإعادة جميع امتيازاتهم وتخفيض الضرائب والكمارك على تجار البندقية (١٠).

ورغبة ديمومة العلاقات التجارية بين دولة المماليك وجمهورية البندقية، ارسلت البندقية سفارة جديدة سنة (٧٥٧هـ/ ١٣٥٥م) برئاسة القنصل نيقولا زينو إلى القاهرة من اجل عقد معاهدة جديدة مع السلطان المملوكي حسن بن محمد بن قلاوون، وعقدت معاهدة جديدة نصت في اغلب موادها على

الشروط نفسها التي تضمنتها المعاهدة السابقة مع والدة الناصر محمد بن قلاوون مع زيادة بعض المواد منها:

١- اعطاء البنادقة حرية اكبر مثل الاستقرار في فنادقهم.

٢- دفع رسم قدرة ١٠ ٪ على البضائع، اما الذهب فعليه ٢٪ والفضة ٢ ٪ مع الالتزام بدفع ٢ ٪ مصاريف نقل.

٣- كما يلتزم المشتري بسداد رسوم التسويق في الحال عند شراء الذهب والفضة من البنادقة.

٤- عدم السماح للبنادقة بالمتاجرة بالسكر لوفرتة في مصر.

٥- كما يجب ان تشمل الرسوم الكمركية جميع البضائع التي توزن والتي لا توزن.

٦- يعطى البنادقة حرية البيع والشراء دون ضغط او اجبار من احد.

٧- ان للبنادقة الحق في معاينة البضائع التي يشترونها دون تدخل احد من رجال الكمارك(١١).

الملاحظ على المعاهدة الجديدة انها تعطي البنادقة حرية اكبر في تنقلاتهم وتصريف بضائعهم مع المحافظة على الحقوق المادية والشرعية لسلطنة المماليك، ولعل الهدف من ذلك هو تشجيع التجار البنادقة على القدوم إلى موانئ سلطنة المماليك وممارسة نشاطهم التجاري، مما يعود بالنفع وتحقيق الارباح المالية على دولة المماليك والتي كانت تشكل عائداً مفيداً للدولة والمجتمع.

لم تقتصر العلاقات بين الطرفين على الجانب التجاري، بل امتدت الى الطابع السياسي فقد قدمت سفارة البندقية إلى مصر سنة (٧٦٧هـ/ ١٣٦٦م) في محاولة منها لتقريب وجهات النظر والمصالحة بين ملك قبرص الذي غزا الاسكندرية سنة (٧٦٧هـ/ ١٣٦٥م) وبين دولة المماليك، ونجحوا في مسعاهم بالتوسط بين المماليك وملك قبرص في اطلاق سراح الاسرى المسلمين(١٢).

بالمقابل طلبوا من السلطان المملوكي اعادة امتيازاتهم التي تأثرت بغزو ملك قبرص للإسكندرية، وقد استجاب بعد ذلك السلطان شعبان بن محمد بن قلاوون إلى ذلك الطلب، واعاد امتيازاتهم بعد موقفهم من تحرير اسرى المسلمين من قبضة ملك قبرص(١٣).

اذ ان السلطان شعبان اراد عدم التفريط في تحالفه مع البنادقة محاولاً كسبهم إلى جانبه وعدم حصول ملك قبرص على حلفاء جدد قد يستعين بهم في حروب جديدة على المماليك، وايضاً اراد السلطان شعبان استمرار تجارة المماليك لتوفير الاموال لتجهيز حملات عسكرية ضد جزيرة قبرص.

وبذلك شهدت العلاقات المملوكية البندقية عصر الازدهار التجاري والعلاقات الودية القائمة على المصالح الاقتصادية بين الطرفين، فكان لسيطرة المماليك على تجارة الشرق الاثر البالغ في التحكم بالتجارة

في البحر المتوسط، وكذلك رغبة دول وجمهوريات وممالك البحر المتوسط في توطيد العلاقات مع دولة المماليك من اجل الحصول على تلك التجارة، فنلاحظ حرص الطرفين على ابقاء العلاقات مستمرة بين الطرفين.

ثانياً : جمهورية جنوى (٦٧٤– ٧٦٨ هـ/١٢٧٥ – ١٣٦٦م)

جنوى مدينة وميناء بحري شمال ايطاليا، مطلة على البحر المتوسط وتعد احدى الاقطاب الرئيسية الايطالية، وفي القرن الحادي عشر الميلادي برزت جنوى جمهورية مستقلة، وكانت السيادة ظاهراً للإمبراطور الروماني المقدس، وكان رئيس اسقف جنوى رئيس المدينة، لكن السلطة الفعلية كانت بيد عدد من القناصل ينتخبهم سنوياً مجلس شعبي(١٤).

ساعدت التجارة وبناء السفن والاعمال المصرفية على بروز جمهورية جنوى كأحد القوى البحرية في البحر المتوسط في القرن الثاني عشر الميلادي، واسهمت بشكل واضح في الحروب الصليبية ضد المسلمين في بلاد الشام، مما ساهم في حصولهم على مستعمرات في المشرق وصقلية وشمال افريقيا، وازدهرت تجارتهم تحت ظل البابوية بشكل واضح(١٥).

لكن هذا الازدهار لم يدم بسبب التنافس مع جمهورية البندقية على التجارة في البحر المتوسط الامر الذي أدى إلى حصول نزاع عسكري في القرن الرابع عشر الميلادي بينهما، انتهى بانتصار البندقية مما اثر على تجارة الجمهورية بشكل كبير في البحر المتوسط(١٦).

كانت المدن والجمهوريات الايطالية تهتم إلى مصالحها التجارية وتعتبرها المصدر الاساس للحياة الاقتصادية في جمهوريتها، وهذا ما دفعها إلى الحصول على امتيازات من دولة المماليك، رغم العداء المتواصل بين المماليك والبابوية في اوربا والصليبيين في الشام، ورغم وقوف جنوى في صف البابوية والصليبيين الا ان ذلك لم يمنعها من التواصل مع دولة المماليك لأجل تجارتها، فأرسلت سنة (٦٧٤هـ/ ١٢٧٥م) رسلها إلى القاهرة في محاولة للحصول على امتيازات تجارية لها في تجارة الشرق(١٧).

على الرغم من ذلك فان جمهورية جنوى بقيت محافظة على طابعها الداعم للحملات الصليبية، ولعبت دوراً مهم في نقل المساعدات للإمارات الصليبية في بلاد الشام، مما دفع بدولة المماليك إلى اتخاذ المواقف المعادية للجنويين.

في عهد السلطان قلاوون الذي عرف عنه انفتاحه على دول العالم، عمل الجنويون على الدخول في محالفات تجارية مع المماليك، وقد يعود ذلك للقناعة التي وصل إليها الاوربيون وخاصة الجمهوريات الايطالية في ان العداء المستمر مع دولة المماليك يفقدها الكثير من الامتيازات التجارية في العالم، اذا ما عرفنا ان دولة المماليك تسيطر على تجارة الكارم القادمة من الشرق نحو اوربا.

كذلك عرُف عن الجمهوريات الايطالية امتهان التجارة التي هي العصب الاساس لاقتصاد جمهورياتهم، وبدون التحالف مع المماليك فأن تجارتهم في البحر المتوسط تكاد تكون لا تفي بالغرض، ورغم معارضة البابوية للتجارة مع المماليك، الا ان الدافع المالي كان له الاثر الاكبر في دفع جمهورية جنوى للدخول في معاهدة مع دولة المماليك.

فعملت جمهورية جنوى على ارسال سفارة إلى القاهرة سنة (٦٨٩هـ/ ١٢٩٠م) برئاسة السفير البرت اسبينولا برفقة عدد من القناصل والتجار الجنوية من اجل انجاح هذه المهمة الدبلوماسية، حيث كان الهدف الاساس هو عقد معاهدة تنظم العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع المماليك، وكانت هذه السفارة تحمل تفويض من المجلس الحاكم الجنوي للاتفاق مع السلطان قلاوون على كافة المصالح المشتركة بين الطرفين[١٨].

قدمت هذه السفارة إلى السلطان قلاوون نص الهدنة التي طلب السفير اسبينولا عقدها مع دولة المماليك، والتي حلف فيها السفير على حماية التجار المسلمين واموالهم وسفنهم وبضائعهم في البحر مقابل الحصول على امتيازات التجارة[١٩].

وافق السلطان قلاوون على هذه المعاهدة، نظراً لحاجة دولة المماليك إلى الاموال التي كانت تدرها التجارة مع الدول الاوربية، كذلك حاول السلطان قلاوون الحصول على حليف قوي في البحر، وكذلك حاول السلطان ابعاد هذه الجمهورية عن مساعدة الممالك الصليبية في الشام او حتى التحالف مع المغول في الشرق.

تكمن اهمية هذه المعاهدة، في أنها شهد عليها القناصل والتجار إلى جانب رجال الكنيسة، وكذلك ضمت الحلف بالأيمان المغلظة من الطرفين تأكيداً لحسن النوايا، والرغبة في اضافة القدسية لمضمون المعاهدة.

كذلك تضمنت المعاهدة :

١- ضمان الحماية لتجار المسلمين.

٢- الحصول على الحماية للتجار الجنويين.

٣- نظمت المعاهدة ايضاً سلامة المراكب التجارية بين الدولتين(٢٠).

لكن سرعان ما نقض الجنويون بنود المعاهدة تحت ضغط البابوية، وذلك اثناء فتح عكا من قبل السلطان الاشرف خليل، حيث ساعد الجنويين الامارة الصليبية ضد دولة المماليك، الا ان سرعان ما عادت السفن الجنوية ترسو في موانئ الدولة المملوكية، وذلك لان الاشرف خليل اعطى الامان للتجار الايطاليين للقدوم إلى مصر والمتاجرة معها(٢١).

يعود ذلك لحاجة الدولة المملوكية للتجار الاوربيين وخاصة الايطاليين الذين كانوا ينقلون الى مصر الحديد والخشب المستعمل في بناء السفن المملوكية، لذلك عمل السلطان الاشرف خليل بن قلاوون على كسب هؤلاء التجار للإسراع في بناء السفن الحربية وانشاء الاسطول البحري، رغبة من السلطان في تقوية حدود دولتة ضد الصليبين بعد خسارتهم اخر معاقلهم في عكا بالشام.

استمر توافد التجار الجنويون إلى موانئ الاسكندرية، ولم تسعفنا المصادر باي اتصال مباشر بين حكومة جنوى ودولة المماليك في النصف الاول من القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي.

ربما يعود ذلك إلى سيطرة جمهورية البندقية على تجارة البحر المتوسط بعد النزاعات التي خاضتها مع جمهورية جنوى في القرن الرابع عشر الميلادي، وكذلك قرارات البابوية.

وتعود تتوارد السفارات الجنوية إلى القاهرة، وذلك بعد غزو ملك قبرص للإسكندرية عام (٧٦٧هـ/ ١٣٦٥م)، حيث قسم ملك قبرص الاسرى المسلمين على الأوربيين، فقام الجنويون بإعادة هؤلاء الاسرى، وارسل حاكم جنوى سفارة إلى القاهرة محملة بالهدايا للسلطان، وابلغهم بأن الاسرى كانوا من نصيبه وليس له علم بغزو الاسكندرية، ومستمر على الصلح مع المماليك(٢٢).

اعاد حاكم جنوى ارسال السفارات الى مصر، حيث جاءت رسله سنة (٧٦٨هـ/ ١٣٦٦ م) إلى القاهرة، يسألون السلطان ان يمكن لتجارهم من القدوم إلى الاسكندرية للمتاجرة على عادتهم، فاستجاب السلطان شعبان لطلبهم وعادت مراكبهم ترسو في موانئ الاسكندرية(٢٣).

الملاحظ أن غلبة الطابع التجاري هو الذي كان سائداً في طبيعة العلاقات المملوكية الجنوية، رغم معارضة البابوية لتلك العلاقات والمنافسة بين الدول الاوربية على التجارة مع المماليك.

ثالثاً / جزيرة صقلية (٦٥٩ – ٦٩٢ هـ/ ١٢٦٠ – ١٢٩٢ م).

تعد صقلية اكبر جزر البحر المتوسط إلى الجنوب من ايطاليا، وتتميز بموقع استراتيجي مهم جعل الدول تتسابق على امتلاكها حيث حكمها الرومان والبيزنطيين والمسلمين فالنورمان، ثم اصبحت بعد ذلك ضمن املاك الإمبراطورية الرومانية المقدسة[٢٤].

استطاع المسلمون من فتح صقلية في سنة (٢١٢هـ/ ٨٢٧م) واستمر حكمهم في الجزيرة إلى سنة (٤٨٤هـ/ ١٠٩١م) أي حوالي قرنين ونصف[٢٥]، اصبحت صقلية بعد ذلك في عهد النورمان إلى سنة (٦٨١هـ/ ١٢٨٢م) حيث اصبحت تابعة إلى مملكة أراغون الاسبانية، واستمر الحال إلى منتصف القرن التاسع عشر الميلادي حيث اصبحت ضمن الاتحاد الايطالي[٢٦].

ارتبط حكام صقليـــــة بعلاقات طيبة مع دولة المماليك البحرية في مصر، فقد حرص حاكم صقلية مانفرد بن فريدريك الثاني[٢٧] على كسب صداقة بيبرس، كما حرص هذا الاخير على الاحتفاظ بعلاقـــــة الود التي ربطت مصر بمملكـــة صقليـــة، فقد جمعت بين الطرفين مصلحـــة مشتركـــــة هي العداء لمغول فارس وللفرنجـــة في بلاد الشام[٢٨].

تشير المصادر إلى تبادل السفارات بين بيبرس ومانفرد، حيث ارسل بيبرس سفارة إلى صقلية سنة (٦٥٩هـ/ ١٢٦١م) وكان على رأس السفارة المؤرخ المصري جمال الدين بن واصل، وارسل معه جملة من الهدايا من ضمنها عدد من الزراف وبعض الاسرى التتار بخيولهم التترية وعدتهم، تأكيداً على قوة الدولة المملوكية وانتصارها على المغول[٢٩].

نلاحظ ان الظاهر بيبرس كان هو البـــادئ في فتح العلاقات مع مملكة صقلية، يعود ذلك لرغبة بيبرس في كسب الحلفاء الى جانبه ضد المغول والفرنجة، ومعرفتـــه ايضاً بموقف مملكـــة صقليـــــة من عداوتها للمغول، وما أرساله إلى بعض الاسرى المغوليين إلى صقليـــــة الا دليل واضح على سياســـــة بيبرس الذكيـــة في كسب الحلفاء إلى جانبـــه، كما كان لموقع جزيرة صقليـــة المهم في البحر المتوسط أثر في تجارة المماليك في البحر مع اوربا، فعمل بيبرس على كسب ود مملكـــة صقليـــة آنذاك.

استقبل مانفرد سفارة بيبرس احسن استقبال واعجب بالهدية وأحسن إلى الرسل واكرمهم، ورد مانفرد على بيبرس بسفارة تحمل الهدايا للسلطان[٣٠]، ونتج عن توثق العلاقات بين الدولتين إلى حصول بيبرس على تعهد من مانفرد يتضمن:

١- تعهد صقلية بعرقلة أي حملة فرنجية جديدة تحاول الخروج من اوربا باتجاه الدولة المملوكية.

٢- تنبيه الدولة المملوكية عن اي نشاط فرنجي يظهر في أوربا ضد دولة المماليك[٣١].

فضلاً عن ان ملك صقلية مانفرد الثاني كان هو الاخر يبحث عن حليف قوي ضد دول أوربا الطامعة في مملكته، بالإضافة إلى حرصة في توثيق الاواصر التجارية بين البلدين.

استمرت العلاقات الودية وروابط الصداقة بعد ذلك، اذ ارسل ملك صقلية الجديد شارل انجو[٣٢] سنة (٦٦٢هـ/ ١٢٦٣م) سفارة إلى القاهرة محملة بالهدايا لتأكيد العلاقات الودية، وبادله الظاهر بيبرس الهدايا[٣٣]، ويبدو ان شارل انجو كان قد استبق حكمه لصقلية بإقامة علاقات المودة مع الظاهر بيبرس.

ليس أدل على قوة العلاقة بين الطرفين، ما فعلة ملك صقلية بإرساله احد كبار موظفية إلى الظاهر بيبرس ناقلاً إليه رسالة شفوية من شارل يقول فيها ((ان مخدومة شارل أمره ان يكون أمر الملك الظاهر نافذاً في بلادة، وان اكون نائب الملك الظاهر كما انا نائبة))[٣٤]، وربما تدل تلك الحادثة على عمق العلاقة بين الطرفين ورغبة ملك صقلية في الحصول على بعض الامتيازات التجارية من دولة المماليك.

استمرت اواصر الصداقة بين مصر وصقلية بعد ذلك، حتى وان اصبحت جزيرة صقلية تابعة إلى ملك أراغون في نهاية القرن السابع الهجري، إذ نلاحظ أن جزيرة صقلية دخلت في المعاهدات التي عقدها ملك اراغون مع دولة المماليك في سنوات (٦٨٩هـ/ ١٢٩٠م) وسنة (٦٩٢هـ/ ١٢٩٢م) كما ورد ذكرها في المبحث الثاني من هذا الفصل، إذ كان دور جزيرة صقلية ثانوياً في تلك المعاهدات لكن هذا لا يمنع من استمرار العلاقات بينها وبين دولة المماليك على النهج الذي كان سارياً علية قبل خضوع جزيرة قبرص الى حكم مملكة أراغون.

بتدهور أحوال جزيرة صقلية في القرن الثامن الهجري، فإن المصادر والمراجع لم تذكر اي تواصل بين جزيرة صقلية ودولة المماليك، لخضوع الجزيرة إلى حكم البابوية التي كانت على عداء دائم مع دولة المماليك.

وبعد الوصول إلى نهاية هذا البحث يمكن أن نستخلص أهم النتائج التي متخضت عن بما يلي:

١- حرصت دولة المماليك على فرض هيبتها على الدول المحيطة بها من الدول العربية، ورغبة سلاطين المماليك في كسب تحالف هذة الدول، حيث مدت جسور العلاقات معهم ولا سيما بعد ان اثبتت دولة

المماليك أنها قوة كبيرة، فنظر إليها حكام وشعوب الدول العربية نظرة اكبار واجلال، وقد تأثرت هذه العلاقات بالوضع العام للمنطقة والاحداث الجارية فيها.

٢- نجحت الدولة المملوكية وسلاطينها العظام امثال الظاهر بيبرس والمنصور قلاوون وابنه الناصر محمد بن قلاوون، في استخدام سلاح جديد لمواجهة الاعداء لا يقل اهمية وقوة عن السلاح العسكري في المعركة، الا وهو سلاح الدبلوماسية، اذ بفضل ذكاء وحنكة ودهاء هؤلاء السلاطين نجح المماليك في ان يحيطوا اعدائهم اللدودين وهم الفرنج والمغول الايلخانيين بسياج متين من المعاهدات والاتفاقيات الدولية الخارجية، ليضمنوا بذلك تقوية جبهتهم بعزل اعدائهم من ناحية، وكسب اعوان وحلفاء ضد خصومهم من ناحية اخرى.

٣- أصبح بلاط سلاطين دولة المماليك نتيجة لأتساع علاقاتهم السياسية والتجارية، مقصداً للوفود والسفارات المحملة بالهدايا، والتي تبادلها السلاطين المماليك مع ملوك سلاطين الدول الاخرى في الشرق والغرب.

٤- كان لاتساع نفوذ الدولة المملوكية وانتصاراتها على المغول الايلخانيين والصليبيين في الشام، اثر كبير في حمل الدول الاوربية على التقرب منها واقامة علاقات سياسية وتجارية سلمية ودية معها، من اجل الحصول على الامتيازات التجارية في مصر التي كانت تسيطر على طريق التجارة الكارمية القادمة من الشرق نحو أوربا، رغم قرارات البابوية بتحريم التجارة مع دولة المماليك، الا ان طبيعة الدول وخاصة الجمهوريات الايطالية المعتمدة على التجارة في تسيير امور دولهم ساهم في رفض المراسيم البابوية.

٥- انتعاش الحياة الاقتصادية في الدولة المملوكية البحرية أغلب فترات حكمها، وذلك لسيطرتها على طرق التجارة العالمية آنذاك، وكذلك حصول دولة المماليك على امتيازات تجارية كثيرة من الدول الأوربية، وذلك عن طريق عقد العديد من المعاهدات التجارية لتسهيل عملية التبادل التجاري بين التاجر المصري والتاجر الأوربي، مما ساهم في الارتقاء بالمستوى المعاشي للفرد المصري، واغناء الخزينة المملوكية بالأموال.

هوامش البحث

1- J.J . Norwich , A History of Venice ,Roma (1988) , P .32 .

2- J.J, A History of Venice , P. 72 .

3- J.J , A history of Venice , P. 297 .

٤- الشاوي، عبير كريم عبد الرضا، تجار الكارم اثرهم الاقتصادي والحضاري (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، العراق، ٢٠٠٥ م)، ص ٦٤ .

٥- سرور، دولة بني قلاوون، ص٣٣٩ ؛ الحداد، السلطان المنصور قلاوون، ص ١٠٠ .

٦- الشاوي، تجار الكارم، ص ٧٦ .

٧- سرور، دولة بني قلاوون، ص ٣٤٠ – ٣٤١ .

٨- النهار، تاريخ المماليك، ص ٣٦٥ ؛ الحجي، بعض الابعاد الاقتصادية، ص ٢٨ – ٣٣.

٩- الشاوي، تجار الكارم، ٨٧ .

١٠- المقريزي، السلوك، ج٣، ص ٤١٨ – ٤١٩ .

١١- الحجي، بعض الابعاد الاقتصادية، ص ٣٤ .

١٢- المقريزي، السلوك، ج٤، ص ٢٩١ .

١٣- الحجي، بعض الابعاد الاقتصادية، ص ٣٥ .

14- Steven A. Epstein , Genoa & the Genoese 958 – 1528 , Carolina press (1996) , P. 18 .

15- Steven A, Genoa , P . 31 .

16- Steven A , Genoa . P 97 .

١٧- المقريزي، السلوك، ج٢، ص ٩٤ .

١٨- النهار، تاريخ المماليك، ص ٩٠ .

١٩- للاطلاع على نص المعاهدة والكتاب ينظر : ابن عبد الظاهر، تشريف الايام والعصور، ص١٦٦ – ١٦٩ .

٢٠- الحجي، بعض الابعاد الاقتصادية، ص ٥١ .

٢١- الشاوي، تجار الكارم، ص ٧٦ .

٢٢- المقريزي، السلوك، ج ٤، ص ٢٩٤ .

٢٣- المقريزي، السلوك، ج٤، ص ٣٠٥ ؛ سرور، دولة بني قلاوون، ص ٢٥٢ .

24 Houben ,Hubert , Rogerll of sicily , combridge (2002) , p . 7 .

٢٥- احمد، عزيز، تاريخ صقلية الإسلامية، نقلة إلى العربية، امين توفيق، الدار العربية للكتاب (ب، م، ١٩٨٠ م) ص ٩٣ .

26 – Houben , Roger ll of Sicily , p . 13 .

٢٧- تولى حكم صقلية من (٦٦٦-٦٥٦هـ / ١٢٥٨ -١٢٦٧م) كان الوصي منذ عام(٦٤٨هـ/ ١٢٥٠م) ١٢٥٠م، وكان على صراع دائم مع البابوية، ينظر : Houben , Roger ll of Sicily , p . 27

٢٨- طقوش، تاريخ المماليك، ص ١٤٨ .

٢٩- اليونيني، ذيل مرآة الزمان، ج٢، ص ١٢٥ ؛ العيني، عقد الجمان، ج١، ص ٢٩٠ .

٣٠- بيبرس الدوادار، زبدة الفكرة، ص ٧٠ ؛ ابن عباس، حسن المناقب، ص ١٠٢ .

٣١- اسكندر، التاريخ السياسي والعسكري للدولة المملوكية، ص ١٤٤ .

٣٢- شارل انجو، هو اخو ملك فرنسا استطاع من السيطرة على الحكم في صقلية بمساعده البابوية بعد انتصاره على ما نفرد ملك صقلية، وحكم شارل من (٦٦٦ -٦٨١ ه / ١٢٦٧ – ١٢٨٢ م)، ينظر:

Houben , Rogerll of Sicily , P. 47 .

٣٣- المقريزي، السلوك، ج٢، ص ٩ – ١٠ ؛ طقوش، تاريخ المماليك، ص١٤٨ .

٣٤- ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر، ص ٢١٠ ؛ سرور، الظاهر بيبرس، ١١٨ .